**عوائق التغير الاجتماعي والثقافي**

**أولاً: العوائق الاجتماعية:**

هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغير الاجتماعي، وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة، وأهم العوائق:

**1 – الثقافة التقليدية:**

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد، والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان مادياً أم معنوياً، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت، كانت المقاومة أشد وأقوى.

فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم تؤدي إلى مقاومة كل جديد، وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عاشوا أوضاعاً مختلفة عن الأوضاع الحالية، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد، والتحديث عامة.

وقد بين وليام أوجبرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكيته ثبات العادات والتقاليد، كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام.

وتظهر المقاومة بشكل أوسع، حينما يتعلق التغير بالقيم والمعتقدات التقليدية، كما أن المحافظة على البناء الأسري المتعلق بالأسر الممتدة من شأنه أنه يعيق عملية التغير الاجتماعي، بعكس بناء الأسرة الصغيرة "الأسرة النووية".

كما أن تعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي.

أ – طبيعة البناء الطبقي:

لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع أثر في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي.

ب – الميل للمحافظة على الامتيازات:

تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم، تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية، أو الامتيازات الاقتصادية، أو الاجتماعية، لهذا يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد، سرعان ما تقوم المعارضة.

وتظهر المقاومة بوضوح في ميادين عديدة في أنماط الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية، وغالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة، والخوف على المصالح المستقرة، فإن المقاومة تكون قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير.

ج – عزلة المجتمع:

إن العزلة قد تكون مفروضة على المجتمع كالاستعمار، وقد تكون عزلة ذاتية يفرضها المجتمع على نفسه.

د – المحافظة على القيم والخوف من التغير:

غالباً ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي، حرصاً على أوضاعهم التقليدية وخوفاً من ضياع حقوقها المكتسبة.

هـ - تماسك الجماعة:

في المجتمعات الريفية التقليدية يتمسك الناس بفكرة مثالية تنعكس في إحساسهم بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة من الأصحاب، وتفضيلهم العام للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة في انتقاد أي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد.

و – عدم التجانس في تركيب المجتمع:

إن اختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والتعليم والمهنة، والمركز الاجتماعي، والوضع الطبقي، والديانة، يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم، بحيث أن أي تغير جديد قد يلقى معارضة من بعض الأفراد الآخرين، عكس التجانس في تركيب المجتمع.

الإحساس بالانتماء الشخصي للجماعات الصغيرة أو المجتمعات المحلية يشكل موضوعاً حيوياً لمعظم الناس، لأنه يوفر الاطمئنان السيكولوجي والارتياح والرضا النفسي مما يساهم في إتمام الأعمال اليومية، وسبب ذلك أن الجماعات الصغيرة تعطي الأفراد المنتمين إليها الإطار المريح للعمل بداخلها.

**2 – النزاعات:** تسود لدينا فكرة بأن المجتمعات الريفية يسودها التماسك الاجتماعي والاتفاق العام إلا أن الأمر لا يسلم من وجود بعض الخلافات والنزاعات الحزبية والتي تؤدي إلى تجزئة القرية إلى أجزاء متصارعة.

أ – التحزبات:

يجب أن تجري البرامج الموجهة للجماهير بطريقة تسمح لعدد كبير من الناس بالاشتراك فيها، وبالتالي يمكن تقليل معارضتها، لكون المجتمعات التي تكون في طور انتقال الحزبيات والانقسامات غالباً، لذا نجد أنه إذا أخذت مجموعة أو حزب بفكرة معينة فإن المجموعة المضادة سترفض هذه الفكرة دون تقييمها أو حتى التفكير فيها.

ب – ذوو المصلحة الخاصة (الجماعات المصلحية):

إن كثيراً من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المشجعة عالمياً تفسر في الوقت الحاضر على أنها محددة لأمان بعض الأفراد والجماعات.

ج – مصادر السلطة:

في مجتمع القرية يقع جانب كبير من السلطة في نطاق الأسرة طبقاً للتقاليد الموضوعة وتوجد أنواع أخرى من السلطة داخل البنيان السياسي، كذلك فإنه قد توجد متمركزة في أيدي بعض الشخصيات الفريدة في نوعها الذي لهم تأثيرهم المباشر على تصرفات باقي الأفراد، دون أن يكون لذلك صفة رسمية، بالإضافة لذلك توجد أنواع أخرى من السلطة خارج نطاق القرية والتي يكون لها تأثير أقوى من السلطة المحلية وهي خاصية تتميز بها المجتمعات التقليدية، والتي تشمل السلطة داخل نطاق الأسرة، وداخل البنيان السياسي والاجتماعي وسلطة الشخص الفريد.

**ثانياً: العوائق الاقتصادية:**

1 – ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لابد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم، لكي يصبح الاختراع ممكناً.

إن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر والإمكانيات اللازمة والبيئة الاجتماعية الملائمة، وأن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

2 – التكلفة المالية:

يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك، أي أن توفر الرغبة لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء.

إن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ في الاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغير، وأن تحقيق الفائدة المادية ليس هو العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

3 – محدودية المصادر الاقتصادية:

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا فإن المجتمعات النامية والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها، فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار.